جامعة محمد بوضياف المسيلة

الموسم الجامعي 2022/ 2023

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاسلامية

مقياس: فلسفة القانون السنة الثانية ما ستر شريعة وقانون

المحاضرة الأولى: فلسفة القانون الأستاذ/ روينة عمر

الأهداف:

ـ تعريف فلسفة القانون.

ـ مجال فلسفة القانون

ـ الفرق بين فلسفة القانون والقانون.

ـ أهمية فلسفة القانون

المراجع:

فلسفة القانون الطبيعي، محمد السقا.

مقدمة لدراسة فلسفة القانون، فايز محمد حسين.

الوجيز في فلسفة القانون، إدريس فاضلي.

فلسفة القانون والسياسة، عبد الرحمن بدوي عشوش.

القانون الدولي الخاص، أحمد عبد الحميد.

الإنسان القانوني، آلان سوبيو، ترجمة عادل بن نصر.

فلسفة القانون، منذر الشاوي.

فلسفة القانون

تعريف فلسفة القانون:

فلسفة القانون والتي تسمى أيضًا فلسفة التشريع، هي فرع من الفلسفة التي تبحث في طبيعة القوانين وعلاقتها بالقيم الإنسانية والمواقف والممارسات والمجتمعات السياسية، حيث تقليدياً تتقدم فلسفة القانون من خلال التوضيح والدفاع عن الافتراضات حول القانون العامة والتجريدية أي التي لا تنطبق على نظام قانوني معين في وقت معين فمثلا حين يقرر القانون السارق يعاقب فهذا حكم عام ومجرد,,,

ومن المواضيع التي تدرسها فلسفة القانون: القانون والأخلاق، القانون والعدالة، القانون والقوة، القانون والحرية، القانون وقيم المجتمع، القانون والعرف، القانون والدين، القانون والدولة...ولهذا يقول ارسطو الفلسفة هي معرفة العلل الأولى فالفلسفة تدرس عموميات الظواهر منها الظاهرة القانونية أي ما هو مشترك بين الأنظمة القانونية باعتباره ظاهرة انسانية كمسألتي الجزاء والعقاب والمسؤولية...

والملاحظ أن الفلسفة عموما بما فيها فلسفة القانون جزء مهم منها هي نتاج الزمان والمكان والثقافة التي ولدت ونشأت فيها هذه الفلسفة، وهذا حال كل نتاج فكري حيث لا يخلو من بصمات عصره الثقافية والسياسية...

والقانون عبارة عن مجموعة من القواعد تحكم المجتمع وتوجهه وتنظم العلاقات والحقوق والواجبات والمسؤوليات لكل عضو أو هيئة داخل المجتمع وتضع الجزاء المناسب لكل من تجاوز أو تخلى عن مهامه القانونية.

وهذا المفهوم يثير تساؤلات فلسفية منها: من المخول لوضع القانون؟ هل هو السلطة أي الحاكم، ومن يضمن عدالته وعدم تعسفه واستبداده؟ أم هو المجتمع بانتخابه فئة تمثله لتشرع

القوانين؟ وهل اختيار المجتمع دائما للأكفأ والأصلح؟ آلا يتأثر بالعوامل الذاتية كالمصلحية والقبلية والحزبية...؟

وإذا كانت أهم صفة للقواعد القانونية هي صفة الالزام أي إلزام الأفراد بإتباع أوامره ونواهيه فأن ذلك يطرح عدة تساؤلات فلسفية منها ما هو مبرر هذا الالزام؟ هل هو اخلاقي؟ أم اجتماعي؟ أم سياسي؟ أم مصلحي؟ ... بمعنى هل يعبر هذا الالزام عن إرادة سلطة الدولة أي مشيئة الحاكم؟ أم يعبر عن سلطة ضمير الفرد أي قناعة ذاتية تنبع من اخلاقيات الفرد؟ أم يعبر عن نفوذ المجتمع وقهره للأفراد حيث لا يسمح للفرد أن يخرج عن قيم المجتمع بمعنى أن هذا الالزام وافد إلينا من الخارج أي من المجتمع؟

وهناك من قسم فلسفة القانون الى المباحث التالية :

اولا : مبحث الوجود القانوني ويهدف الى تعريف القانون وفهم حقيقته ومبرر الالتزام به...

ثانيا : مبحث يتعلق بالقيم القانونية وتعني المبادئ والمثل التي يستهدفها القانون هل هي الحرية ام العدالة ام المساواة ام الأمن...

ثالثا : مبحث المعرفة القانونية وتتعلق بالوسائل التي من خلالها نتعرف على القوانين هل بالعقل أم بالتجربة أم بالملاحظة .

كما تجدر الاشارة الى أن فلسفة القانون تختلف عن القانون من عدة نواحي أهمها:

1 _ فلسفة القانون ليست فرعا من فروع القانون بل هي فرع من فروع المعرفة

2 _ فلسفة القانون تتناول عموميات الظاهرة القانونية أي معرفة الأصول والمبادئ والغايات في حبن القانون يتناول الفروع الخاصة بالقانون

3 _ فلسفة القانون تتناول السمات العامة المشتركة بين الأنظمة القانونية أما القانون فموضوعه خاص لكل بلد قوانينه

. اهمية فلسفة القانون

قالت أستاذة الفلسفة في الجامعة اللبنانية د. ماغي عبيد ، إن الدافع للبحث في فلسفة القانون يرجع إلى الحاجة لطفرة تنقل القوانين من جمودها أمام حال مجتمعات أصبحت تعاني الأزمات ونتائج الحروب والنزاعات والظلم والإرهاب، والكيفية التي يمكن من خلالها أن تستوحي القوانين روحها من فلسفة تمكنها من تحقيق العدالة والمساواة والمواطنة الحقة.

.

وقال الأمين العام لمنتدى الفكر العربي د.محمد أبوحمور: إن التطورات والتغيّرات الحياتية المتسارعة في هذا العصر، وتقدم العلوم والمعارف وتداخلها وأثر التكنولوجيا، انعكست على أنماط جديدة من العلاقات وطرق التفكير والعيش والعمل، مما جعل الحياة أكثر تعقيداً وتحديات وتشعباً في القضايا، وأصبحت القوانين بحاجة إلى المراجعة والتطوير وعرضة للتغيّر والتعديل بشكل مستمر، ما يعني أن الجهود الفكرية والقانونية كذلك أصبحت أمام مسؤوليات أكبر.

وأشار د.أبوحمور إلى أن الأسئلة حول معنى العدالة وكيفية تطبيقها، والعلاقة بين القانون والأخلاق، وضبط السلوك وثقافة السلوك، ما تزال أسئلة مطروحة، وخاصة عندما نتحدث عن دور الفلسفة في الثقافة القانونية ووعي القانون من حيث الواجبات والحقوق، ووعي المسؤولية كونها من متطلبات ممارسة المواطنة لدى الفرد والمجتمع .

وبيّن أستاذ الفلسفة لليونسكو بجامعة الزقازيق في مصر د. حسن حماد أن د. ماغي عبيد قدمت في كتابها "فلسفة القانون" قراءة تاريخية لموضوع العلاقة بين الفلسفة والقانون منذ العصور اليونانية القديمة . وقال : إن الفيلسوف يهتم بكيفية ظهور القانون في الحياة

الإنسانية، وخاصة أن القانون ارتبط بفكرة وجود الدولة، فيما المجتمعات البدائية والهمجية بعيدة عن القانون وإنْ كانت أعرافها وتقاليدها لها قوة القانون وسطوته . وأضاف أن العصر الحديث ابتدع فكرة العقل الاجتماعي أي أن عقل الإنسان هو الذي يصوغ التاريخ، وبذلك انتقل البحث في أصل القانون من سلطة النقل في النص اللاهوتي إلى سلطة العقل في الإنسان .

وقال د. حماد: إن البحث في علاقة القانون بالحرية والعدالة جاءت من حيث أن الحرية هي القيمة الكبرى التي يدافع عنها الفيلسوف، والبحث في ما إذا كان القانون يعبّر عن مصالح طبقة معينة أم عن مصالح الجميع؛ مشيراً إلى نقد الفلاسفة في هذا الجانب مثل الفرنسي جان جاك روسو الذي ابتدع فكرة أن القانون اخترعه الأغنياء ليحميهم من الضعفاء. والفكرة الفلسفية التي ترى أن الأنظمة الليبرالية تعطي حرية لرأس المال الذي يتحكم بالسلطة، مما يجعل القانون خادماً لرأس المال . وأشار إلى التناقض بين الفلسفة التي تنطلق بلا حدود، والقانون الذي يرتبط بقاعدة ما .

وقالت الأستاذة شذى ناصر أن فلسفة القانون تتناول أسئلة حول ماهية القانون والعدالة والعلاقة بينهما، وهل القانون غير العادل يعتبر قانوناً؟ وكيفية تشكّل القانون؛ مشيرةً إلى آراء بعض الفلاسفة مثل هيجل في كتابه "مبادىء فلسفة القانون"، وقالت : إن نظرية القانون تبحث في العقلاني الموضوعي، بينما فلسفة القانون تبحث عن الحالة الوجودية من منطلق ميتافيزيقي وهي جزء من الفلسفة وليست من القانون، وليس هناك من توافق في تعريفهما .

وركز الأستاذ مصعب رعد من لبنان على العلاقة التلازمية بين الفلسفة والقانون من حيث أن النظام العام يمثل فكرة فلسفية أصلاً، وأن معايير الآداب العامة مثلاً تختلف بين المجتمعات تبعاً لفلسفة هذه المجتمعات تجاه حرية الأفراد . وقال : إن القانون باعتباره قاعدة تقويمية وليست تقريرية يقوم على فكرة ماذا ينبغي أن يقوم عليه الواقع أي على التصور القبلي، فالمشرع يضع القاعدة المنبثقة من فكرة فلسفية عن نظرية الحق، ويأتي المفهوم

العملي الإجرائي للقانون من خلال وجود مشكلة ووجود حلّ، ما يعني أن القانون يتطور عبر الأزمات .

وقال الأستاذ مصعب رعد : لا يمكن الفصل بين الرؤية الكليّة للإنسان والكون والحياة وبين القواعد القانونية، وأن فلسفة القانون تتجلى في القواعد الدستورية التي تمثل فلسفة الدولة ورؤية الإنسان للحرية في إطار مصادر التشريع، وكيفية الحكم، والإطار العام للحريات ومرجعها .

وأشار أستاذ القانون الدستوري في الجامعة الأردنية د. ليث نصراوين إلى أهمية فلسفة القانون من ناحيتين: الأولى الأهمية التعليمية للطالب والباحث والقانوني في مساعدته على إدراك الفكرة الشمولية من وجود القانون؛ بمعنى الأسباب الموجبة للتشريع . والأهمية الثانية في المساعدة على تعرف طبيعة الأشياء، فمهما كان التعامل مع القضايا والمشكلات التي يبرزها القانون، فإن هنالك حالات لا يكون القانون قادراً على تبريرها أو التعامل معها مما يتطلب الخروج على جمود القاعدة القانونية والانطلاق إلى فلسفة القانون .

وقال أستاذ الفلسفة في الجامعة الأردنية د. توفيق شومر أن فلسفة القانون لا تبحث في القوانين العملية والإجراءات وإنما تبحث في الجذور التي أنتجت قواعد قانونية معينة؛ مشيراً إلى أن الظواهر القانونية هي ظواهر اجتماعية ترتبط بشكل مباشر بالقانون .بالمفاهيم الفلسفية، وأن النظرة إلى ظاهرة القانون وفلسفته تنبع من حاجات المجتمع، ومن ارتباط السلطة بالقانون

.

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الموسم الجامعي 2022/ 2023

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية **قسم العلوم الاسلامية**

مقياس: فلسفة القانون **السنة أولى ما ستر شريعة وقانون**

المحاضرة الثانية : المدارس القانونية **الأستاذ/ روينة عمر**

الأهداف التعرف على :

- **المدارس القانونية .**
- **المدرسة الموضوعية .**
- **المدرسة الواقعية**
- **ألمذهب التاريخي**
- **مذهب التضامن الاجتماعي**
- **مدرسة القانون الطبيعي (المثالية)**

المراجع:

فلسفة القانون الطبيعي، محمد السقا.

مقدمة لدراسة فلسفة القانون، فايز محمد حسين.

الوجيز في فلسفة القانون، إدريس فاضلي.

فلسفة القانون والسياسة، عبد الرحمن بدوي عشوش.

القانون الدولي الخاص، أحمد عبد الحميد.

الإنسان القانوني، آلان سوبيو، ترجمة عادل بن نصر.

فلسفة القانون، منذر الشاوي.

المدارس القانونية

ظهرت عدة مذاهب أو مدارس تحاول تفسير القانون ونشأته، وهي في مجملها تندرج ضمن مدرستين كبيرتين تمثلتا في: المذاهب الموضوعية، والمذاهب الشكلية، ويمكن اضافة مذهب ثالث هو المذاهب المختلطة.

أولا: المدرسة الموضوعية

ترى المدرسة الموضوعية أن فهم القانون لا يتأتى الا بفهم جوهره وموضوعه ولذا اهتمت وانطلقت من تفسير القانون وتحليله فلسفيا لفهم طبيعته ونشأته حيث اهتمت

بجوهر وحقيقة القاعدة القانونية، وقد انقسمت هذه المدرسة إلى اتجاهين وهما:
أنصار المدرسة الواقعية الذين ينظرون في الحقائق الواقعية التي سجلتها المشاهدات والتجارب العلمية. وأنصار المدرسة المثالية التي تعتمد على القاعدة القانونية والعدالة الإنسانية كأساس للقانون

1. المدرسة الواقعية

ترفض المدرسة الواقعية فكرة أن القانون في جوهره يستخلصه العقل وتنقاد له النفوس طواعية وهو مصدر الخير لذا عند مخالفته تستعمل القوة ويعاقب من لم يحترم القانون وتتفرع هذه المدرسة الى مذهبين هما:

ا) المذهب التاريخي

ظهر هذا المذهب في فرنسا في القرن 18 م على يد بعض الفلاسفة منهم مونتسكيو والمتأثر بمفعول البيئة إذ يرى أن القانون يجب أن يتناغم مع البيئة التي نشأ فيها، ويرفض هذا المذهب فكرة القانون الطبيعي ويرى أن العرف مصدر من مصادر القانون كما ساهمت هذه النظرية في تحييد فكرة القانون من إرادة الحكام، ومهدت لفكرة القانون من إرادة المحكومين

يقوم المذهب التاريخي على الأسس التالية::

.1 ـ إنكار وجود القانون الطبيعي : في منطق المذهب التاريخي أن القانون ليس من وحي مثل عليا حيث يرى سافيني بأنه لا توجد قواعد ثابتة أبدية يكشف عنها العقل بل القانون عنده من صنع الزمن ونتائج التاريخ

2 ـ القانون وليد حاجة الجماعة : يرى المذهب التاريخي بأن القانون وليد البيئة الاجنماعية وحدها وأنه يتطور حسب ظروف كل مجتمع ويختلف من دولة إلى أخرى بل ويتغير في الدولة نفسها من جيل إلى أخر بتغير الظروف الاقتصادية والاجنماعية وأن الجماعة لا يحدها زمن معين أو جيل معين بل هي كالسلسلة تندرج في خلفياتها الأجيال وتتعاقب على مر الزمان فيرتبط فيها الحاضر بالماضي ويمهد الحاضر للمستقبل ومن ثمة فليس القانون ثمرة جيل معين من أجيال الجماعة وإنما هو ثمرة التطور التاريخي للجماعة

3 ـ القانون يتكون ويتطور آليا : في منظور المذهب التاريخي أن القانون ينبعث من جهد جماعي مشترك تسهم فيه الأجيال المتعاقبة في دولة معينة ويكتسب بذلك صفة قومية فهو يتكون ويتطور في تفاعل مستمر في الضمير الجماعي لكل أمة وهو بذلك يتكون تكوينا ذاتيا آليا وفي المذهب التاريخي يعتبر العرف هو الشكل الأكمل والأصدق للقانون وهو تعبير مباشر وآلي عن الضمير الجماعي الوطني والحاصل أن القانون يخلق نفسه وأن دور المشرع يقتصر على مجرد تسجيل الضمير الجماعي وتطوره على مر الزمن

ب) مذهب التضامن الاجتماعي

لقد أسس الفقيه الفرنسي دوجي في أواخر القرن التاسع عشر مذهب التضامن الاجتماعي و القواعد التي يقوم عليها هذا المذهب في مؤلفه المطول في القانون الدستوري الذي تجلى من خلال تأثر دوجي بالنزعة العلمية التي تنطلق من الواقع و ترتكز على الملاحظة و التجربة و هذا التأثر مع انتشار تطبيق المنهج التجريبي على العلوم الاجتماعية و من هنا أخذ دوجي بهذه الفكرة في تحديد النشأة و تطور القاعدة القانونية التي يرى بانها أساس القاعدة

القانونية ، هذا ما جعل دوجي ينكر العديد من الافكار و الاسس التي يقوم عليها القانون مثل : الشخص المعنوي ، السيادة ، الحق ....و هذا ما يوضح تأثر دوجي بالنزعة الواقعية العلمية ودفعه الى تطبيق المذهب التجريبي على هذه العلوم الا جتماعية والقانونية فقد أسس دوجي مذهبه على أساس حقائق واقعية ملموسة

أولها : المجتمع الذي يعيش فيه الانسان مع اقاربه

و ثانيها : التضامن الذي ينشأ بين افراد هذا المجتمع

ذلك أن الفرد لا يمكن أن يفي بكل حاجاته بنفسه دون اللجوء الى الآخرين و هنا ينشأ وتزداد حاجة الفرد كلما زاد تطور المجتمع و وميز لا دوجي بين نوعين من التضامن هما: أولا: التضامن بالاشتراك (التشابك) : الذي ينشأ عند تشابك حاجات أو رغبات الأفراد و يتطلب عندئذ تحقيقها تضامن الافراد فيما بينهم تكاثف الجهود ثانيا: –التضامن بتقسيم العمل : الذي ينشأ عند اختلاف الافراد في ميولهم و استعداداتهم هذا ما يجعل كل فرد يتخصص في نشاط أو عمل معين يتضامن مع غيره من الافراد من خلال تبادل الخدمات و تبادل المنفعة.
لقد عزز دوجي القاعدة القانونية بأساس آخر هو الشعور بالعدل دوجي ان المقصود بالعدل هو المعنى الواقعي للفكر بعيدا عن المعنى المثالي أي أن الانسان يشعر بالتضامن و العدل في آن واحد غير أن القاعدة القانونية حسب دوجي لا تقوم على إجبار الدولة لفرض احترامها كما تنادي المدرسة الشكلية التي ترجع القانون الى ارادة الدولة ، لكن هي القاعدة التي يشعر افراد المجتمع أنها ضرورة للحفاظ على التضامن الاجتماعي و انه من العدل استعمال قوة الجبر في الجماعة لكفالة احترامها والانصياع لها
مدرسة القانون الطبيعي (المثالية):

رأى بعض فلاسفة اليونان أن الكون تحكمه قوانين ثابتة وخالدة واعتقدوا بوجود قانون أعلى ليس من وضع الإنسان ويسمو على جميع القوانين الوضعية لذا رأى سقراط كبير

فلاسفة اليونان ضرورة التقييد بقواعد القانون الطبيعي كما حث سقراط أيضا على ضرورة التقييد بالقوانين الوضعية التي تفرضها الدولة تجنبا للفوضى ولو كانت جائرة، ونفس الاعتقاد عند الرومان فقد جاء عن الامبراطور جوست نيان (القانون الطبيعي هو السنن التي الهمتها الطبيعة لجميع الكائنات الحية وأنه ليس مقصورا على الجنس البشري بل سار علي جميع الأحياء مما يحوم في الهواء أو يدب في الأرض أو يسبح في الماء).

عرف المذهب الطبيعي عند اليونان والرومان وتبنته القوانين اليونانية والرومانية كما تبناه القانون الكنسي في القرون الوسطى كمصدر من مصادر القانون فضلا عن المصادر الأخرى كالدين ممثلا في الكتاب المقدس وكتابات أباء الكنيسة. والقانون الكنسي هو النظام الأساسي القانوني المعتمد من طرف الكنيسة والمنظمات المسيحية ويمثل النظام الداخلي للكنيسة الكاثوليكية والكنائس الأرثوذكسية الشرقية وهذه القوانين هي قواعد إلزامية في مجال الأحوال الشخصية.

وفي القرن السابع عشر أخذ بالقانون الطبيعي بعض فقهاء القانون منهم جروثيوس الهولندي والفقيه الألماني بيفندروس وأيضا روسو وكانط ومنتسيكيو وغيرهم، ويمكن اختصار أهم مبادئ هذا القانون فيما يلي:

أولاً: قواعد القانون الطبيعي تفرضها الطبيعة ونكتشفها بواسطة العقل.

ثانياً: تعد من مبادئ القانون الطبيعي وقواعده احترام الحرية وحق الملكية واحترام العهود والوفاء بها والحكم بالتعويض العادل عند الضرر، واحترام من يحترمك...

ثالثاً: قواعد القانون الطبيعي أسمي من قواعد القانون الوضعي فهي الأساس الذي يجب أن تستند إليه القواعد الوضعية.

رابعاً: قواعد القانون الطبيعي هي قواعد مطلقة وثابتة وعامة بالنسبة لجميع الشعوب وكل الأزمنة.

وخلاصة مبادئ القانون الطبيعي هي: احترام الملكية الفردية، حماية الضعيف من القوي، واحترام الاخرين واحترام حرية الغير.. الخ، إن هذه المبادئ يرشدنا إليها المنطق والعقل السليم وبالتالي فهي من الحقوق الفطرية التي تولد مع الإنسان.

وللإشارة فإن القانون الطبيعي في القرون الوسطى اصطبغ بصبغة دينية فالقديس "توماس الإكويني" يفرق بين ثلاثة أنواع من القوانين بعضها فوق بعض أعلاها القانون الإلهي ويليه القانون الطبيعي ثم يليه القانون الوضعي، فالأول يمثل مشيئة الله تصلنا عن طريق الوحي أما القانون الطبيعي فيشمل القواعد التي يمكن للعقل الإنساني السوي إدراكها واكتشافها، كما يرى "توماس الإكويني" أن القانون الوضعي لا يكون عادلا إذا ما تعارض مع القانون الطبيعي

كما برى بعض الفلاسفة منهم هوبز ولوك الإنجليزيان وجون جاك روسو الفرنسي أن القانون الطبيعي هو أساس قيام الدولة فقبل ظهور الدولة كان الناس يعيشون في فوضى وصراع دائمين يستبد فيه القوي بالسلطة والنفوذ فكانت حياتهم خاضعة لغرائزهم واهوائهم ولما طال زمن الظلم والاقتتال من أجل البقاء والدفاع عن النفس اهتدى عقل الإنسان وأدرك ضرورة إنهاء حياة الفوضى وعدم الاستقرار وحينها اهتدى الى اختيار جماعة منظمة تنازل لها الجميع عن السلطة بالقدر اللازم وهو ما عرف بالعقد الاجتماعي الذي تأسست بموجبه الدولة.

ويرى الفيلسوف "هوبز" أن العقد الاجتماعي تأسس من أجل إيجاد سلطة تنظم المجتمع وتنهي حالة الفوضى والحاكم الذي يتولى السلطة ليس طرفا في العقد فنشا النظام الملكي. أماجون لوك فيرى أن العقد أساسا وجد لمقاومة الاستبداد ولذا فالحاكم طرفا في العقد ومطالب بحماية الحقوق مقابل منحه السلطة من طرف المجتمع

أما روسو فيرى أنه لا سلطان ولا سلطة إلا للشعب فالعقد أُنشأ لهذا الغرض لينظم أفراد المجتمع حياتهم وحقوقهم بعيدا عن الاستبداد ونظام الغاب..

القانون الطبيعي عند اليونانيين والرومان:

القانون الطبيعي عند اليونان والرومان لا يكاد يختلف، فكان فلاسفة اليونان يعتقدون أن العالم بما فيه من موجودات وكائنات يسير وفق منهج واحد يخضع لقانون واحد ليس من صنع البشر إنه القانون الطبيعي وهذا ما ذهبت اليه المدرسة الرواقية في العصر اليوناني. وتأثرت فلسفة الرومان بمذهب المدرسة الرواقية فاقتنعوا بوجود قانون طبيعي أعلى يطبق على كل الأمم وهو أسمى من القوانين الوضعية واعتبر هذا القانون المثل الأعلى الذي تستمد منه قواعد القوانين الوضعية.

القانون الطبيعي عند الكنيسة في القرون الوسطى:

اصطبغ القانون الطبيعي في هذه المرحلة بصبغة دينية في كنف الكنيسة المسيحية التي اعتبرته قانونا من صنع الآلهة باعتبارها خالقة الطبيعة، فعزز موقف الكنيسة في الدولة التي يجب أن تخضع لها تحت شعار "الطاعة للقانون الوضعي في معصية القانون الإلهي ."

مدرسة القانون الطبيعي في العصر الحديث:

عادت فكرة القانون الطبيعي للظهور نتيجة:

- طغيان فكرة سيادة الدولة بعد اختفاء فكرة القانون الطبيعي خلال القرن 16
- ونتيجة لتسلط الدولة على الحريات والحقوق
- سادت القوة في تنظيم علاقة الدولة بغيرها من الكيانات في الخارج الأمر الذي أدى إلى الحاجة إلى العودة مرة أخرى إلى فكرة القانون الطبيعي في القرنين 17 و18 ولذا دعا "غروبيوس" إلى وضع قوانين تصون حقوق الأفراد وحرياتهم بعيدا عن استبداد الحكام.
- كما دعا إلى إلزام المجتمع الدولي بقواعد العدل والمساواة.